

قرار رقم (٦٢) لسنة ٢٠١٨

بتاريخ ٢٠١٨ / ١ / ١٦

نائب رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ،

وعلى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ،

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية،

وعلى قرار الهيئة رقم (٨) لسنة ٢٠٠٩ بتسجيل شركة نايـل جـينـرال تكافل Nile General Takaful Company ش.م.م (Nile Takaful) بسجل شركات التأمين وإعادة التأمين بالهيئة تحت رقم (٢٨) ،

وعلى قرار الهيئة رقم (٧٨٠) لسنة ٢٠١٣ بتعديل اسم الشركة ليصبح طوكيو مارين مصر جينرال تكافل Tokio Marine Egypt General Takaful Company (ش.م.م) ،

وعلى الطلب المقدم من الشركة بتعديل المادتين رقمي (٥٥،٢١) من النظام الأساسي لها ،

وعلى قرار السيد الدكتور رئيس الهيئة رقم (١٠٥٠) لسنة ٢٠١٧ بتاريخ ٢٠١٧/١١/٧ بتفويض السيد المستشار/ رضا عبدالمعطي في إعتـمـاد مذكرات الدراسة المعدة بمعرفة القطاعات والإدارات المشار إليها في المادة الأولى من القرار وإعتـمـاد القرارات الصادرة منها،

وعلى المذكرة المعدة من الإدارة المركزية لتأسيس وترخيص الشركات بتاريخ ٢٠١٨/١/١١ في هذا الشأن .

قرر

مادة (١) : يستبدل بنصى المادتين رقمي (٥٥،٢١) من النظام الأساسي لشركة طوكيو مارين مصر جينرال تكافل Tokio Marine Egypt General Takaful Company ش.م.م النصين التاليين :-

المادة (٢١) :

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من ثلاثة أعضاء على الأقل ومن تسعة أعضاء على الأكثر تعينهم الجمعية العامة ، ويجب ان يضم مجلس إدارة الشركة عضوين على الأقل من ذوى الخبرة في مجال التأمين على أن توافق عليهما الهيئة العامة للمراقبة المالية ، على أن يكون أحدهما القائم بالإدارة التنفيذية .

أبرهه



٤٦٠٧٦

المادة (٥٥):

تحتفظ الشركة بسجلات وحسابات مالية مستقلة للمساهمين والمشاركين في مجال التأمين التكافلي طبقاً لدليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية لشركات التأمين وإعادة التأمين التكافلي الصادر من الهيئة العامة للرقابة المالية وبما يتوافق مع معايير المحاسبة المصرية والتعليمات والقوانين ذات العلاقة الصادرة في هذا الشأن .

كما تدير الشركة محفظة الإكتتاب والمطالبات نيابة عن المشاركين وذلك بنظام الوكالة بأجر ووفقاً لما يحدده مجلس الإدارة وبعد موافقة هيئة الرقابة الشرعية .

تتقاضى الشركة أتعاب إدارة "وكالة " وذلك نظير إدارة صندوق التكافل بواقع نسب من الاشتراكات تقترحها إدارة الشركة ويقرها الخبير الاكتواري وتوافق عليها هيئة الرقابة الشرعية .

كما تتقاضى الشركة أتعاب نظير إدارة محفظة استثمار المشاركين بواقع نسب بحد أقصى ٢٠% من صافي عائد إستثمارات المشاركين على أن تذكر تلك النسب بوضوح في عقد التكافل "وثيقة التأمين" الصادرة من الشركة .

ويوزع الفائض التأميني (ان وجد) سنوياً على المشاركين بعد تكوين الاحتياطيات اللازمة لتدعيم صندوق التكافل والتي ترى الشركة تكوينها بعد موافقة هيئة الرقابة الشرعية وبعد تغطية القرض الحسن (إن وجد).

ويحسب نصيب كل مشترك وفقاً للمعادلة التالية :-

نصيب المشترك في الفائض = الفائض المخصص للتوزيع x قيمة اشتراك المشترك

اجمالي المشاركات

توزيع الأرباح :

توزع ارباح الشركة الصافية سنوياً بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الاخرى وفقاً للقانون ومعايير المحاسبة المصرية المتبعة كما يلي:

- ١- تجنب مبلغ يوازي ٥% من الارباح لتكوين الاحتياطي القانوني ولا يتم زيادة هذا الاحتياطي متى بلغ مجموع الاحتياطي قدرأ يوازي ٥٠% من راس مال الشركة المصدر . ومتى نقص الاحتياطي تعين إعادة تكوينه .
- ٢- توزيع نسبة ١٠% من تلك الارباح على العاملين بالشركة طبقاً للقواعد التي يضعها مجلس إدارة الشركة وتعتمدها الجمعية العامة وبما لا يجاوز مجموع الأجور السنوية للعاملين .
- ٣- توزع حصة أولى من الأرباح قدرها ٥% على المساهمين في راس مال الشركة تحسب على اساس المدفوع من قيمة اسهمهم .



أ. م. م.

- ٤- إذا كان في الشركة حصص تأسيس يدفع نصيبها في الأرباح بشرط ألا تزيد عن ١٠% من باقى الأرباح الصافية .
- ٥- سداد نسبة ١٠% من الباقي لمكافأة مجلس الإدارة .
- ٦- ويوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على المساهمين كحصة إضافية في الأرباح أو يرسل بناء على اقتراح مجلس الإدارة إلى السنة المالية المقبلة أو يكون به احتياطي غير عادى أو مال لاستهلاك غير عادى .

وللجمعية العامة الحق في توزيع كل أو بعض الأرباح التي تكشف عنها القوائم المالية الدورية التي تعدها الشركة على ان يكون مرفقاً بها تقرير عنها من مراقب الحسابات .

مادة (٢) : ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره .

مادة (٣) : على الإدارات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه .

أ. ب. ح.

نائب رئيس الهيئة
المستشار / رضا عبدالمعطي
٤٦٠٧٦